

طالبوا بتعاون سياسي وشعبي لتحقيق الانسحاب

نواب لـ (م) الحكومة مستعدة لتولي مهامها حال الانسحاب الأمريكي



اجمع عدد من اعضاء مجلس النواب ان قرار الرئيس الامريكى باراك اوباما بسحب قواته من العراق جاء وفقا لقراءة متأنية لقدرات الحكومة في ادارة الملفات السياسية بشكل عام والامنية بشكل خاص، ودعوا جميع الكتل السياسية الى اظهار اكبر قدر من التعاون في الملفات الساخنة لانجاح العملية السياسية.

وعلى الصعيد ذاته، طالب النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان جميع الاطراف العراقية السياسية والاجتماعية الى التعاون لتحقيق الانسحاب العسكري الامريكى من العراق.



الرغم من ان انسحاب المتعددة طلب شعبي وحكومي لكن هذا لا يعني ان القضية تخلو من قلق ومخاوف من ان قدرة القوات الامنية العراقية أصبحت مهياة لتحل محل القوات الاجنبية لاستلام الملف الامني في عموم البلاد، مضيفا ان على الحكومة العراقية ان تسعى بشكل حثيث لبناء القوات بشكل مهني و وطني لتكون مهية عند بدء الانسحاب خصوصا وان عديد القوات المنسحبة سيكون كبيرا وقد يؤثر على المستوى الامني . كما يجب على الحكومة ان تستكمل مشروعها في اجراء الاصلاحات السياسية لديومة العملية السياسية والحفاظ على جميع الانجازات التي تحققت خلال الاعوام الماضية، كما اعرب النائب عن كتلة الائتلاف الموحد الشيخ جلال الدين الصغير عن اعتقاده بأننا بحاجة الى حالة من حالات التوافق في العراق وايجاد رؤى حقيقية عن طبيعة المشاركة واتخاذ القرار. وأكد الصغير لـ (المدى) ان «السلح والخطة الامنية لا تكفي لحلول الامن العراقي والحكومة ان تفعل مشروع المصالحة الوطنية على الصعيد السياسي، وامننا يجب وضع الخطة اللازمة لتجاوز الاخطاء التي رافقت العمليات الامنية، لذا يجب ان يدعم السياسيون الحكومة في مسألة بناء اجهزتها الامنية بصورة وطنية بعيدا عن التخللات لكي تتمكن الحكومة من تنفيذ خطتها التي رسمتها مسبقا في هذا المجال».

تحديد عدد القوات الامريكية التي ستبقى في العراق لاغراض التدريب والدعم مبكرة في الوقت الحاضر».

واشار السيد الى ان «استعادة سيادة البلاد يجب ان تدعم من قبل جميع الكتل السياسية والمواطن على حد سواء من اجل تعزيز قابلية القوات وعددها يتزايد يوميا، وهذا مما سيؤهلنا لسد الفراغ عند الانسحاب».

واعرب خلف عن اعتقاده بان «الانسحاب الامريكى سيوطد علاقات العراق بدول الجوار كون بعضها تعتبر الوجود الامريكى خطرا عليها، ولاسيما ان الانسحاب يعني التعامل مع العراق كدولة مستقلة وذات سيادة وقادرة على اداء دورها بشكل فعال».

فيما أكد النائب حسن السيد عن كتلة الائتلاف الموحد، ان اعلان الانسحاب الامريكى لن يترك فراغا أمنيا لاستكمال الاستعدادات الحكومية في هذا الجانب.

وقال السيد في تصريح خص به (المدى) ان «الاجهزة الامنية المحلية قادرة على حفظ امن وسيادة البلاد، مشيرا الى ان جاهزية القوات العراقية وتسليحها وقدرتها باتت قوية جدا، وان الارهاب بات متراجعا ولا يوجد اي قلق من انسحاب القوات الامريكية، لافتا الى ان «مسألة

وزارته اعدت خطة متكاملة للانسحاب الامريكى لاتجاوز الفترة التي اعلن عنها الرئيس الامريكى باراك اوباما.

واضاف خلف لـ (المدى) « من الممكن احكام السيطرة الكاملة على المدن العراقية كافة في حال انسحاب القوات الاجنبية من العراق، وشدد على ضرورة استمرار التعاون بين المواطن والقوات العراقية للحفاظ على الامن ، لغرض الانسحاب الامريكى ، مشيرا الى «ان قابلية القوات وعددها يتزايد يوميا، وهذا مما سيؤهلنا لسد الفراغ عند الانسحاب».

واعرب خلف عن اعتقاده بان «الانسحاب الامريكى سيوطد علاقات العراق بدول الجوار كون بعضها تعتبر الوجود الامريكى خطرا عليها، ولاسيما ان الانسحاب يعني التعامل مع العراق كدولة مستقلة وذات سيادة وقادرة على اداء دورها بشكل فعال».

فيما أكد النائب حسن السيد عن كتلة الائتلاف الموحد، ان اعلان الانسحاب الامريكى لن يترك فراغا أمنيا لاستكمال الاستعدادات الحكومية في هذا الجانب.

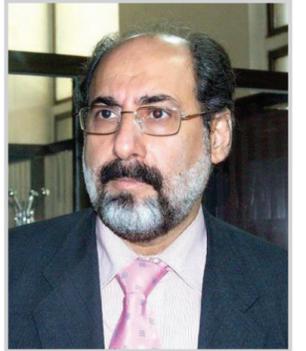
وقال السيد في تصريح خص به (المدى) ان «الاجهزة الامنية المحلية قادرة على حفظ امن وسيادة البلاد، مشيرا الى ان جاهزية القوات العراقية وتسليحها وقدرتها باتت قوية جدا، وان الارهاب بات متراجعا ولا يوجد اي قلق من انسحاب القوات الامريكية، لافتا الى ان «مسألة

للانفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن، فعملية تسليم القواعد العسكرية، والمعتقلين تعد جزءا من الانسحاب الامريكى». لافتا الى « ان قرار الانسحاب الامريكى الذي اعلنه الرئيس الامريكى جاء نتيجة قراءة متأنية لقدرات الحكومة العراقية على ادارة البلاد معززة بالعمل السياسي الذي اذبت عليه الحكومة منذ تشكيلها».

من جهته قال مدير مركز القيادة الوطنية في وزارة الداخلية اللواء الركن عبدالكريم خلف ان

بغداد / نصير العوام وهشام الركابي
وقال عثمان، امس الاثنين، في تصريح لـ (المدى) « يجب ان تتعاون الكتل السياسية فيما بينها اولاً لتحقيق انسحاب القوات الامريكية من العراق في مواعيدها وفق الجداول الزمنية المحددة لهذا الغرض، مضيفا انه، لا بد ان يتم العمل على التحشيد الشعبي للحفاظ على التحسن الامني، ودعم القوات العراقية لتطبيق الانسحاب الامريكى من العراق».

وتابع، نحن نلحقنا مرحلة التطبيق الفعلي



القيادة الامريكية تربط سحب قواتها من العراق بالمتغيرات على الارض



سجلت تصريحات القادة الامريكان اجراء تعديلات على موعد وجدول انسحاب القوات الامريكية من العراق، بحسب المتغيرات على الأرض.

وكشف رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايكل مولن ان «الرئيس اوباما استمع إلى أودينرو وبترايوس قبل اتخاذه القرار بسحب القوات. وفي الأشهر الـ ١٨ المقبلة التي ستشهد تنفيذ خطة الانسحاب من العراق، أنا متأكد من أنني سأنظر إلى الأوضاع على الأرض، وفي حال حصول أية متغيرات فإني سأعامل معها. إلا أنني متفائل من أن الأوضاع الأمنية ستستمر بالتحسن، بما يمكننا من تنفيذ خطة الانسحاب».

الامريكى بصورة واسعة قرار الرئيس الامريكى باراك اوباما بانتهاء العمليات القتالية في العراق تاركاً ٥٠ الف فرد في البلاد من اجل الاستقرار.

وقال اندري اليس (٤٦ عاماً) وهو طبيب اسنان في منطقة دالاس «اعتقد انه ان الأوان لاعادتهم الى الوطن». و اضاف «لا يمكننا ان نتحمل ذلك... البلاد في حالة افلاس».

وكان الجدول الزمني الذي تعهد به اوباما اثناء حملته للرئاسة هو بداية النهاية للحرب التي كلفت الولايات المتحدة الكثير من المال والسعة وودت بحياة ٤٢٥٠ امريكيا منذ بدأت في آذار ٢٠٠٣.

وسيسمح سحب القوات من العراق لاوباما بان يعزز عددها في افغانستان التي اعلن انها محورية في قتال الولايات المتحدة ضد الارهاب. ويأمل ان تساعده ايضا في خفض عجز الميزانية الضخم الذي يصل الى ١.٢ تريليون دولار.

وقال لين كارنتشور وهو من قدامى محاربي فيتنام ويملك متجر اسلحة في دوغلاس بايرزونا ان حان الوقت للتحول الى افغانستان بعد تراجع العنف في العراق.

واصر اوباما برسائل ١٧ الف جندي اضافي الى افغانستان في محاولة لتأمين البلاد ضد تمرد يتزايد عنقه من قبل طالبان. واطاحت الولايات المتحدة بحمات اسامة بن لادن المتشدد بعد هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١. وقال ستان مونتجيو (٢٣ عاماً) وهو طالب علوم سياسية في سان فرانسيسكو «اعتقد ان اكبر خطأ من جانبنا كان التركيز على العراق ونقلص الاهتمام بافغانستان لان كل المكان انقلب تماما مرة اخرى. وطالبان يتزايد سيطرتها».

والولايات المتحدة لديها الان نحو ١٤٢ الف جندي في العراق. وقال اوباما ان ما يتراوح بين ٣٥ و ٥٠ الفا سيبقون في العراق لتدريب وتجهيز القوات المدنية وحماية مشاريع اعادة الاعمار العراقية والقيام بعمليات محدودة لمكافحة الارهاب.

وقالت افغوري براون المحامية باتالانتا «انا اشعر براحة شديدة ان القوات ستعود الى الوطن، وكلما اتت مبكرا لن يكون هناك لدينا المزيد من القتلى. لقد تحول اهتمام العالم عن الخوف من الارهاب ويركز اكثر على الحياة من يوم ليو».



مدينة الموصل وصفها بأنها «تواجه تحديات كبيرة».

يشار الى ان القوات التي ستبقى في العراق حتى ٢٠١١ ستوكل اليها مهام تدريب وتجهيز الجيش وقوات الامن العراقية على حماية المواطنين الامريكيين في العراق وتنفيذ عمليات مكافحة الارهاب دون الاعتماد على قوة اخرى، كما قال الرئيس الامريكى اوباما لدى اعلانه عن خطته.

فيما نصح خطاب الرئيس الامريكى باراك اوباما نصح حملته الانتخابية بتلمين للشعب العراقي الذي وجه خطابه له بشكل مباشر، وحدد اهداف انسحاب القوات الامريكية بهدف استعادة العراق لكامل سيادته مؤكدا ان الولايات المتحدة لا تسعى إلى المطالبة بأي ملكية لا في أراضي العراق ولا في موارده، لافتا الى ان الولايات المتحدة تحترم سيادة الشعب العراقي وتريد أن تبني معه علاقة قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

واعلن اوباما في خطابه الذي القاه بقاعدة عسكرية بولاية نورث كارولينا، ان الولايات المتحدة تحترم سيادة العراق وتريد أن تبني مع العراق علاقة قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

وقال «لاكون واضحا بالنسبة لنوايا امريكا. إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى ادعاء أي ملكية في أرضكم أو مواردكم، وشدد على القول: «نحن نحترم سيادتم وتضحياتكم الهائلة التي بذلتوها في سبيل بلدكم. وإلى الأمام، نستطيع أن نبني معا علاقة دائمة قائمة على أساس من المصالح المشتركة والاحترام المتبادل».

واشار غيتس ان «هناك نجاحات كبيرة اجزت على الصعيد العسكري، انما الجانب السياسي لا يزال في مرحلة البناء والتطوير». لافتا «اعتقد انه لا يجب استعمال مصطلحات كالربح والخسارة والهزيمة، فهذه امور بيت بها المؤرخون في فترات لاحقة. مضيفا ان «اي تغيير جذري في الجدول الزمني الذي وضعه اوباما غير متوقع»، الا انه افاد بان «الرئيس يملك صلاحية وسلطة تعديل وتغيير الخطة في حال رأى ان ذلك يخدم مصلحة الامم المتحدة الامريكى. ولكن غيتس عبر في الوقت نفسه عن اعتقاده بأنه «في الواقع، لا يعتقد بأنه ستكون هناك حاجة للتعديل».

واعتر غيتس هذا القرار «نتيجة تحليل للمخاطر ونقاش بين القادة الميدانيين والقيادة العسكرية والسياسية في واشنطن». وافر بوجود مشاكل كبيرة في بعض المناطق العراقية وخص بالذكر

والوقت الذي يتخذ فيه العراق مكانه الجدير به في المجتمع الدولي.»

وفي ذات السياق، أيد الرأي العام

وتابع «ولذا، أقول للشعب العراقي، ولأكون واضحا بالنسبة لنوايا امريكا. إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى ادعاء أي ملكية في أرضكم أو مواردكم. فنحن

نحترم سيادتم وتضحياتكم الهائلة التي بذلتوها في سبيل بلدكم. وإلى الأمام، نستطيع أن نبني معا علاقة دائمة قائمة على أساس من المصالح المشتركة

والوقت الذي يتخذ فيه العراق مكانه الجدير به في المجتمع الدولي.»

وفي ذات السياق، أيد الرأي العام